

## تقرير

## «قدامى الأنصار»: الملعب البلدي خيمتنا الأخيرة

يُنقذ عدد من «قدامى الأنصار» اعتصاماً يوم الأحد المقبل أمام ساحة الملعب البلدي في طريق الجديدة، احتجاجاً على مشروع البلدية لهدم الملعب لإنشاء مرآب للسيارات

## هديك فرهور

«كرة القدم اللبنانية تدرجت على هذا الملعب». بهذه العبارة، يختصر كابتن نادي «الأنصار» السابق ناصر بختي موقفه الراض لهدم الملعب البلدي في طريق الجديدة. يستعرض تاريخ الملعب الذي «كان جزءاً من هوية الأنصار وبقية النوادي اللبنانية» منذ 1926، تاريخ بناءه، وصولاً إلى 2008، تاريخ إقفاله. في هذا الملعب، احتفل اللبنانيون بحلّ القوات الأجنبية عن لبنان عام 1946، ونظمت مهرجانات حاشدة دفاعاً عن القضية الفلسطينية. وفيه أيضاً، نظمت «صلاة الاجتياح» عام 1982.

بختي والكابتن عدنان بليق والكابتن جهاد محجوب والكابتن عمر إدلي التقوا، أمس، في «ملتقى قدامى الأنصار»، للدفاع عن إرثنا الثقافي. في مؤتمر صحافي، في الطبقة الثانية من المبنى المقابل للملعب، أعلن هؤلاء موقفهم الراض لمشروع نقل الملعب البلدي الى منطقة المزرعة العقارية (بالقرب من حرج بيروت) لإنشاء مرآب للسيارات مكانه. ودعوا الأندية الرياضية ونادي الأنصار وأهالي طريق الجديدة وعموم أهالي بيروت الى المشاركة في اعتصام الأحد المقبل، للمطالبة بالحفاظ على أحد أهم معالم نادي الأنصار وبقية النوادي، على حدّ تعبير بليق. المؤتمرون أكدوا أن مطلبهم «رياضي بحت»، محاولين درء «شبهة» السياسة عن تحركهم الذي «لا يندرج ضمن مطالب المواسم الانتخابية».

وكان مجلس الوزراء قد وافق في 2014/12/18 على خطة مجلس بلدية بيروت لاستثمار نحو 540 ألف متر مربع من الأملاك العامة في منطقة

المزرعة العقارية، تشمل حرج بيروت في قصص وميدان سباق الخيل، إضافة إلى الملعب البلدي. وبحسب الخطة، من المقرّر هدم الملعب ونقله (جزئياً) إلى حرج بيروت، واستبداله بمُنشآت «استثمارية» ستمتدّد على مساحة 30 ألف متر مربع (مساحة الملعب)، وتتضمن صالة متعددة الأهداف (صالة أفراح وغيرها...)، ومكتبة مزوّدة بأدوات البحث العلمي وقاعة إنترنت، وملعب تدريب كبير

كلفت تاهيك الملعب البلدي عام 1997 بلغت 20 مليون دولار (هيلم الموسوي)



خطتها الأساسية، مُشيرة الى أن الخطط التي تكون فيها السيارات هي «الزبون»، تؤدي الى استقطابها الى المكان لا العكس، ما يعني أن ذريعة حلّ زحمة السير في المنطقة بإنشاء مرآب للسيارات «غير منطقية علمياً».

بحسب بختي، بلغت كلفة تاهيل الملعب البلدي عام 1997 نحو 20 مليون دولار، «فمن أين سيأتون بملعب عريق ومؤهل مثله؟ ولماذا يدفعون أموالاً إضافية لإقامة ملعب في حرج بيروت؟».

نحو عشرة أعوام مضت على إقفال الملعب أمام أهالي طريق الجديدة، بحجة «الظرف الأمني». برأي «قدامى الأنصار»، الإقفال «كان متعمداً لجعل الأهالي ينسون أهمية هذا المكان». وأبرزوا قراراً لمجلس بلدية بيروت بتاريخ 2009/1/15 يتعلق بالقيام بدراسات حول مشروع إنشاء موقف عام للسيارات ضمن مشروع النقل الحضري لمدينة بيروت، ما يعني أن نية القضاء على الملعب «نبئت» منذ تسع سنوات!

## تقرير

## التنزه ممنوع في حومال!

## نور سليمان

لا مساحات عامة في بيروت، ولا في ضواحيها. صار الأمر معروفاً. يخترع الناس «مساحاتهم» هرباً من الازدحام. آخر هذه المساحات كانت في القرية الواقعة بين بدادون ووادي شحرور، على طريق القمطية. مساحة خضراء، على المدخل الجنوبي لقرية حومال، تطلّ على منطقة حرجية واسعة. اكتشفها سكان المناطق القريبة، الذين ضاقت بهم الضواحي، فراحوا يجلسون هناك، بلا صخب. لكن المساحة باتت ممنوعة على قاصديها، بقرار تشير إليه لافتات المنع التي وضعتها

البلدية في المكان، بين عشب ينمو «على راحته»، وبشكل دليلاً واضحاً على عدم الاعتناء به بشكل دوري. المساحة، في الأساس، كانت «مهجورة»، بلغة «الحق العام»، يمكن أن نقول «مساحة عامة». يبعد هذا «المرتفع»، في حومال، عن بيروت نحو ربع ساعة. وقاصدوها، الذين لم يملكوا خيار الاعتراض على «القرار البلدي»، غاضبون من حرمانهم من مساحتهم. لكن البلدية تعلق رفضها، بما تقولُه البلديات عادة: «زوّار المكان يتركون بقايا طعامهم ونفاياتهم فيه ممّا يشوّه مدخل البلدة». وعن سبب عدم قيام البلدية مثلاً بتعيين موظّف



توكل عليه مهمّة الحفاظ على حسن استخدام المكان ونظافته، يقول أحد المصادر فيها إنه لا إمكانية لذلك:

«ما في عنّا غير ثلاثة موظّفين وشرطيّين مسؤولين عن المنطقة». لا نية لدى البلدية بالعودة عن قرارها قريباً، «مستحيل الرئيس يقبل حداً بس يوقف بالمكان»، يقول أحد سكّان البلدة الذين يحملون زوّارها «المهملين» مسؤولية المنع. للزوّار رأي آخر، ولكن يبدو أن لا أحد مستعدّ لسماعه. كل ما يطالبون به هو مجرد «مساحة عامة». في المقابل، يصّر أهل البلدة، على أن الأمر يتجاوز النظافة العامة، ويصل إلى خطر إشعال حرائق قد تهدّد الأجرح المجاورة، خاصة أن البلدة شهدت العام الماضي حريقاً كبيراً كاد يلامس المنازل. بحسب

البلدية، المنع يطال الجميع: «سكّان حومال والوافدين إليها». المنطقة التي كانت تعجّ بالزائرين في أيام العطل تحديداً باتت خالية. مجرد طريق للعبور. ينسحب ذلك على شوارعها ومحالها ومطاعمها المتواضعة. أحد الزوّار «السابقين»، يقول إنه كان يمكن للبلدية أن «تستعيض عن لافتات المنع بلافتات تحدّد شروط الاستخدام السليم للمكان»، تفادياً لحرمان الناس من متنفس آخر، في بلد تنقل فيه المساحات العامّة الخضراء، لصالح أخرى خاصة مغلقة في وجه العامة. ولكن، البلدية، لا نية لها بالتراجع: التنزه ممنوع!

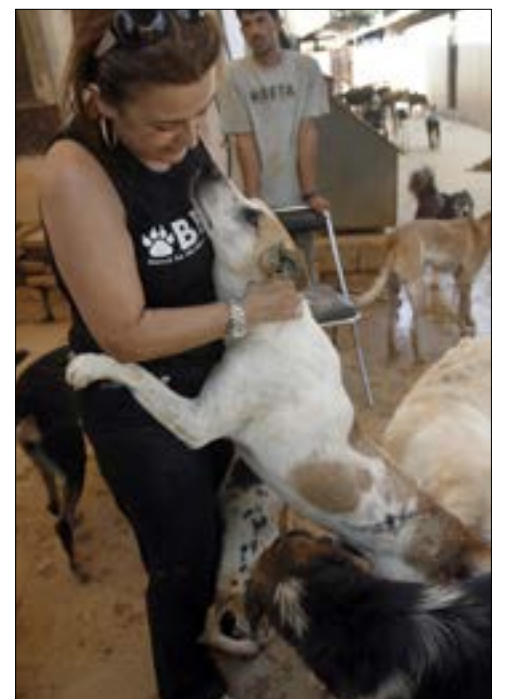
## تقرير

## تلقيح الحيوانات بـ«الهليكوبتر»!

## زينب اسماعيل

المؤتمر الصحافي الذي دعت اليه وزارة الزراعة، أمس، عن «إدارة مجموعات الكلاب» بالتعاون مع جمعية Animals Lebanon، بدأ بكلمة للمدير العام للوزارة لويس لحدود. وصف الأخير وزارته، مرات عدة، بـ«السباق» في مجال وضع الخطط وبدء العمل على تفعيلها، قبل أن يقدم التعازي لأهل وأقارب «الشباب» (إبلي نافعة، من سكا) الذي توفي من جراء داء الكلب منذ مدة، من دون تسميته. الداء الذي تعددت حالات الإصابة به أخيراً، كان محور حديث المدير العام. ولكن هل يمكن الحديث عن مكافحة هذا المرض باللقاحات من دون الرجوع إلى الأسباب الرئيسية؟

في الواقع، قتل الكلاب الشاردة لا يحلّ المشكلة، لا بل يزيد الأمر سوءاً. فهي تعيش في مجموعات، وفي حال قتلت مجموعة كاملة، تحلّ محلّها أخرى. والحديث، هنا، للطبيب البيطري فؤاد الحاج. لذا، يجب



محاك التكاثر التي تزوّج الكلاب تصمك من دون ترخيص (هيلم الموسوي)

## لا يبدو أن لدى الوزارة نية لمعالجة الأسباب الحقيقية للظاهرة



العودة إلى أسباب المشكلة وهي ثلاثة: محال بيع الحيوانات الأليفة، ومن يشتريها، ومحال التكاثر أو «breeders». والأطراف الثلاثة لا يتعرضون للملاحقة القانونية في حال قيامهم بأي مخالفة.

ينعارض حديث الخبراء مع ما دار في المؤتمر تعارضاً كبيراً. الوزارة، على لسان لحدود، تعتبر بقاء الكلاب في الشارع «ظاهرة يجب أن تنتوقف»، فيما يؤكد الحاج العكس تماماً: «بقاء الكلاب في الشارع حالة صحية، شرط إخضاعها

للخصي لتحويل سلوكها من شرس وعدواني إلى لطيف وودود». محال بيع الحيوانات الأليفة تباع عموماً القطط والكلاب والطيور وبعض أنواع القوارض، فضلاً عن بيع حيوانات برية كالقردة والتماسيح الصغيرة، وغيرها من الحيوانات التي لا تعدّ أليفة وصالحة سلوكياً للعيش مع الإنسان. تترك هذه المحال الحيوانات في ظروف سيئة للغاية: يترك الكلب (أو أي حيوان آخر) في قفص ضيق لا يستطيع الوقوف فيه على قوائمه الأربع داخله، ويقضي حاجته وينام فيه، إلى أن يأتي من يشتريه. هذه البيئة السيئة تؤدي إلى إصابته بأمراض وفيروسات معدية، ويمكن أن تكون قاتلة. الأسوأ من ذلك أن صاحب المتجر عندما يلاحظ المرض على أحد حيواناته يرميه في الشارع. «الشاري»، أيضاً، لا تُلقى على عاتقه أي مسؤوليات أو قيود. يدفع مئة الف ليرة لبنانية ليتسلى بالكل لعدة أيام أو شهور، وعندما يملّ منه أو يكتشف مرضه، يرميه في الشارع.

أما محال التكاثر، التي تلجأ إلى تزويج الكلاب (أو حيوانات أخرى) لزيادة عددها وبيعها، فتعمل من دون الحاجة إلى حيازة رخصة من وزارة الزراعة لضمان المستقبل الذي ستؤول إليه الكائنات التي تولد نتيجة التزاوج بين الكلاب. تتم هذه العملية من دون الأخذ في الاعتبار عدد المواليد والبيوت التي ستحتضنها لاحقاً، ولا التشوهات التي يمكن أن تتطوّر بسبب الفوضى المسيطرة. إن لم يجد صاحب المحل من يشتري الكلاب الصغيرة، الحل يكون غالباً يرميها في الشارع. كل هذه الأفكار تتصل مباشرة بقضية الكلاب الشاردة وانتشار داء الكلب، وهي التي يجب أن تهتم الوزارة بإيجاد حلول لها. لكن لا داعي للهلوع أو الخوف. وقد طماننا لحدود وأخبرنا بأن الوزارة «ستتعاون مع الجيش لإلقاء أقرص لقاحات لداء الكلب للحيوانات الشاردة والبرية في الأجرح والغابات القريبة من المناطق المأهولة من الجو... عبر الهليكوبتر»!